

## رهانات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية

أ. إيمان تمرابط ، باحثة دكتوراه، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

### ملخص:

في 9 أوت 1961، طلبت بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بقرار حكومي، وفي 23 جوان 2016، تعيد النظر في عضويتها في الإتحاد الأوروبي باستفتاء شعبي كانت نتيجته التصويت لصالح خروج بريطانيا، مما يؤثر على الإتحاد الأوروبي كقطب سياسي واقتصادي موحد، وكذا المكانة الأوروبية والدولية للمملكة المتحدة. تحاول هذه الورقة تحليل فرص وتحديات إمكانية خروج بريطانيا بالنسبة لكل من الإتحاد الأوروبي وبريطانيا، والاتجاهات المستقبلية الممكنة للإتحاد الأوروبي بين التفكك والاستمرارية. وقد خلصت إلى أن بالرغم من عدم التوافق في الرؤى والهدف الاستراتيجي للإتحاد الأوروبي إلا أن البريكست قرار غير عقلائي استراتيجيا، ماليا واقتصاديا على الطرفين .

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي، البريكست، المملكة المتحدة.

### Abstract:

In August 9<sup>th</sup>, 1961, the United Kingdom asked to join the European Economic Community by government decision, and, in June 23<sup>rd</sup> 2016, UK reconsiders its membership in European Union by a referendum in which the British people voted to leave the EU, this result has many implications on the EU as a political and economic united pole, as well as the European and international standing of the United Kingdom. In our study we try to examine the opportunities and the challenges of eventual Brexit – British exit for both EU and UK, then, the possible future directions of the EU between the dislocation and continuity. It concludes that, despite the lack of consensus in the vision, and UE's strategic objective, the decision of the Brexit is irrational strategically, financially and economically on both sides.

**Key words:** UE, Brixit, UK.

## مقدمة:

تعتبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951، اللبنة الأولى للإتحاد الأوروبي الذي رسخته معاهدة ماستريخت 1992، بتكتل ستة دول أوروبية فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الغربية ودول البنلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) لتتأسس الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957، كبداية فعلية لمسار عملية تكامل الدول الأوروبية عملا بمبادئ نظرية التكامل والاندماج، من أهم روادها ( ديفيد متراني David Mitrani، أرنيست هاس Ernest Haas، ليون لندبرغ Leon Lindberg... ) التي تقوم أساسا على منطق الوحدة والانتشار حيث تتنازل الدول الأعضاء في التكامل عن جزء من سيادتها لصالح كيان جديد يسمو عنها ويعبر عن إرادتها، لتحقيق هدف استراتيجي : تكوين قوة اقتصادية عالمية وضمن أمن القارة الأوروبية بعد ما عايشته من دمار أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إلا أنه ما يلاحظ على المملكة المتحدة أنها أبدت ترددا في الانضمام إلى هذا الكيان، حيث سجلت عضويتها بشكل رسمي سنة 1973، ومازالت تحتفظ بعملتها النقدية "الجنيه الإسترليني alivrestreling" علما بأنه قد تم تأسيس "منطقة اليورو la zone euro" سنة 2002 والتي تضم 18 دولة من 28 دولة في الإتحاد، إضافة إلى أنها كانت من بين مؤيدي إعادة هيكلة مهام حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة ليكون حامي الأمن الأوروبي على عكس ألمانيا وفرنسا اللتان تطمحان إلى استمرارية مسار التكامل نحو مجالات سيادية من خلال التأكيد على ضرورة تكوين هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عنه. في جوان/حزيران 2016، وبعد 43 سنة من العضوية في الإتحاد الأوروبي، أبدى الشعب البريطاني - في استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون David Cameron"- رغبته في الخروج من الإتحاد الأوروبي، والذي كانت له ردود فعل متباينة بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة مما يهدد أمنها وسيادتها الوطنية من جهة، ورهانا للوحدة الأوروبية ومنظري التكامل والاندماج بما يشكل تحديا لتماسك الإتحاد الأوروبي حيث تعتبر بريطانيا من بين أهم أطواره من جهة أخرى. ومنه نطرح التساؤلات التالية: ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على أمنها الوطني ومكانة الإتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية؟ هل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي خطوة نحو تفكك مشروع الوحدة الأوروبية؟ أم أن ذلك سيعطي لها دفعا أقوى خاصة أنها كانت تعتبر بمثابة "مكيح" للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن وتحقيق الأمن الأوروبي خارج المظلة الأطلسية؟ وعلى هذا الأساس تتضمن دراستنا ثلاث محاور أساسية:

## المحور الأول: المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي خلال 43 سنة من العضوية

1. جيوبولتيك الإتحاد الأوروبي وبريطانيا
2. مكانة ودور بريطانيا في الإتحاد الأوروبي: سياسيا وأمنيا، اقتصاديا وماليا.

## المحور الثاني : خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي : الفرص والتحديات

1. بالنسبة للإتحاد الأوروبي
2. بالنسبة لبريطانيا

## المحور الثالث : خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية

1. اتحاد أوروبي بـ 27 دولة (السيناريو الخطي)
2. الإتحاد الأوروبي نحو آفاق جديدة للتكامل (السيناريو الاصلاحى)
3. تفكك الإتحاد الأوروبي بفعل أثر الدومينو (السيناريو الراديكالى).

### المحور الأول: المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال 43 سنة من العضوية

قبل التطرق إلى رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تجدر الإشارة في البداية إلى تقديم مختصر حول جيوبوليتيك الاتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي عالمي، مكانته في الساحة الدولية وبريطانيا كأحد أهم دوله لما لها من تاريخ، موقع جغرافي ومكانة سياسية واقتصادية متميزة.

#### 1. جيوبوليتيك الاتحاد الأوروبي وبريطانيا :

##### أولا - الاتحاد الأوروبي:

تجربة فريدة من نوعها يضم حاليا 28 دولة تنازلت عن جزء من امتيازاتها السيادية لصالح كيان سياسي واقتصادي جديد، يجمع دولاً متقاربة جغرافياً، متباينة من حيث ميزان قوتها وتوجهها السياسي، تعكس تعددية ثقافية، دينية، لغوية... خاصة بعد عملية التوسع (ما بين 2004 – 2007) التي شملت 12 دولة معظمها كانت تحت هيمنة النظام الشيوعي إبان الحرب الباردة ، إلا أن هذه التعددية لا يمكن أن تكون عائقاً نحو مشروع الوحدة الأوروبية وإنما تجعل من الاتحاد الأوروبي تنظيم متعدد الأقطاب بحدود متطورة. (Verluisse, P.(28 septembre 2012). L'UE modèle multipolaire, en ligne sur:.)

وبالتالي فقد عرف الاتحاد منذ نشأته 1957، سبعة مراحل لتوسيع عضوية دوله (من ستة دول إلى 28 دولة)، آخرها سنة 2013 بانضمام كرواتيا، حاليا خمسة دول مترشحة بشكل رسمي لطلب عضوية الاتحاد الأوروبي : تركيا، مقدونيا، ألبانيا، الجبل الأسود و صربيا، في حين تم انسحاب إيسلندا من مفاوضات الانضمام، كما يتضح في الخريطة الجغرافية التالية :



Source : « de 6 à 28 : histoire des élargissements », en ligne sur : <http://www.touteurope.eu/lespolitiqueeuropeennes/elargissement/synthese/de-6-a-28-histoire-deselargissements.html>, consulté le : 14 septembre 2016.).

الاتحاد الأوروبي قوة ديمغرافية، تجارية واقتصادية عالمية : يبلغ عدد سكانه 505 مليون (المرتبة الثالثة بعد الصين والهند، يمثل 7% من نسبة السكان في العالم)، تبلغ نسبة مبادلاته التجارية مع بقية دول العالم حوالي 20% من المجموع الكلي لحجم الصادرات والواردات على المستوى العالمي، كما تم تقدير الناتج الداخلي الخام للاتحاد (28 دولة) سنة 2014 بـ 13 920,541 مليار أورو، تمثل نسبة مشاركة خمس أكبر دول في الاتحاد فيه ( ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) بـ 71,4%.

ثانيا- بريطانيا :

تمتد جغرافيا على مساحة 248.528 كم<sup>2</sup> ، ويقدر عدد سكانها بـ 64.87 مليون (12.7% من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي)، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي مليوني مليار يورو وفقا لإحصائيات 2015 (خامس قوة اقتصادية على المستوى العالمي). («Présentation du Royaume Uni», en ligne) وهي دولة ذات نظام ملكي دستوري يقوم على الديمقراطية البرلمانية لها تمثيل بـ 73 مقعد في البرلمان الأوروبي، وحكومة تتمتع بسلطات تنفيذية تسيّر باسم الملك الذي لا يحكم وإنما له دور رمزي فقط (إليزابيث 2 منذ سنة 1951). يسيّرها الوزير الأول وهو رئيس الحزب الفائز بأغلبية الأصوات («Fiche Pays – Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord»).

كما تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط (بحر الشمال) ولها احتياطي من الغاز الطبيعي. وبالتالي المملكة المتحدة قوة اقتصادية وتجارية عالمية، قوة نووية، لها وزن سياسي ومكانة في النظام الدولي: قوة عظمى خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس)، عضو دائم في مجلس الأمن (حق الفيتو)، عضوفي الاتحاد الأوروبي، المنظمة العالمية للتجارة، مجموعة الثماني- (G8)...

2. مكانة ودور بريطانيا في الاتحاد الأوروبي: سياسيا وأمنيا، اقتصاديا وماليا.

يمكن القول بان عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي "جزئية". حيث انضمت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1973، بعد سلسلة من مفاوضات العضوية منذ سنة 1961، لم توقع على "اتفاقية شنغن" l'espace schengen " 1985، التي تجيز حرية تنقل الأشخاص داخل المجال الجغرافي للدول الأعضاء، وليست عضو في "منطقة اليورو" la zone euro، ومنه فهل لبريطانيا دور فعال في تنمية مسار التجربة التكاملية الأوروبية؟ ولمعرفة ذلك سنتطرق إلى موقفها في أهم القضايا التي تمس البناء الأوروبي وهي: بناء هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عن حلف شمال الأطلسي، الأزمة المالية 2008 التي أثرت على التوازن المالي والاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي.

أولا - بريطانيا والسياسة الأوروبية للدفاع والأمن :

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، كان على الدول الأوروبية العمل وبشكل جدي على إيجاد منظمة عسكرية مستقلة تتولى الاضطلاع بأمن القارة الأوروبية وتجسد ذلك مع معاهدة ماستريخت 1992، التي أعطت دفعا جديدا لاتحاد غرب أوروبا وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي حيث وافقت دول الاتحاد على إسناد مهمة الدفاع والأمن لاتحاد أوروبا الغربية، باعتباره الإطار الدفاعي لأوروبا في حالة زوال حلف شمال الأطلسي، وكذا ركزت على تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة كخطوة أولى نحو تبني سياسة دفاعية وأمنية مشتركة (« Les grandes étapes de l'Europe de la défense »).

في مقابل ذلك عرف حلف شمال الأطلسي تحولات جذرية لإعادة تكييف دوره مع متطلبات البيئة الأمنية الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة ليشكل استثناء عن القاعدة العامة لنظرية الأحلاف العسكرية التي تفترض زوالها بوزال مبررات وجودها (الخطر الشيوعي) ، وعلى هذا الأساس يبقى الحلف الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي وبالتالي عرقلة أية محاولات لبناء هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عنه، فعلى عكس فرنسا والمانيا، تزعم بريطانيا الاتجاه المؤيد لبقاء أمن القارة الأوروبية تحت المظلة الأطلسية و الحفاظ على وجود حلف شمال الأطلسي الرابط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأن لا يكون الإتحاد الأوروبي فاعلا استراتيجيا يهدد المصالح الأمريكية وتفادي إمكانية تحالفه مع روسيا خاصة بعد أزمة جورجيا 2008، وأوكرانيا 2015، حيث برزت روسيا كقطب دولي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي هذا الإطار حددت قمة لشبونة معالم شراكة استراتيجية بين حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي وتوحيد جهودهما الأمنية، حيث تقوم على عدة مبادئ منها: تعزيز بشكل كامل الشراكة الاستراتيجية مع الإتحاد الأوروبي في إطار من الشفافية والتكامل واحترام الاستقلالية للمنظمتين، التعاون الميداني في عملية إدارة الأزمات عبر مراحلها المختلفة... (OTAN.2010)، ليتم في قمة شيكاغو ماي 2012، التأكيد على أن منظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي تتقاسم قيم ومصالح استراتيجية مشتركة وعلى أنه شريك فريد وأساسي للحلف، « OTAN-UE : un partenariat stratégique »

وقد أظهرت الأزمة الليبية 2001، عدم فعالية سياسة الدفاع والأمن للإتحاد الأوروبي، حيث أن نقص القدرات وغياب رؤية مشتركة الدول الأعضاء وكذا خلافات توازن القوى بينها، تحول دون الاستجابة الأوروبية الفاعلة لإدارة الأزمات من دون طلب مساعدة الحلف الأطلسي التي تجسدت من خلال تبني الإدارة الأمريكية لاستراتيجية "الإدارة من الخلف" en retraits، والتي تتضمن تقديم القدرات العسكرية والدعم اللوجستي ولكن من خلال الحلفاء الأوروبيين بهدف الحفاظ على هيمنتهم في العالم العربي من جهة، وتحقيق نتائج سياسية واستراتيجية بأقل تكلفة من جهة أخرى (Kandel.M, 2013, P.28).

ثانيا - بريطانيا والأزمة المالية 2008 في الإتحاد الأوروبي:

تعرف بأزمة اليورو أو أزمة الدين العمومي ظهرت نتيجة لعدم قدرة بعض دول منطقة اليورو<sup>1</sup> على الالتزام بديونها تجاه البنوك والمؤسسات المالية، تمتد جذورها إلى الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) 2008، حيث تسببت في انهيار مالي لكل من اليونان، البرتغال، أيرلندا، إيطاليا وإسبانيا لتهديد الاقتصاد الأوروبي وتماسك الإتحاد الأوروبي، ليتراجع تأثيرها بفضل خطط الانقاذ الأوروبية.

وفي هذا الإطار بريطانيا كان لها موقف حيادي حيث انها ماتزال تحافظ على عملتها النقدية ولم يتضرر اقتصادها من تداعيات الأزمة المالية، وإنما ذلك زاد من تمسكها بموقفها بعدم الانضمام إلى الإتحاد النقدي لمنطقة اليورو.

المحور الثاني: خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: الفرص والتهديدات

في 23 يناير 2013، أعلن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون David Cameron" عند ترشح حزبه للانتخابات التشريعية وتعهده على تنظيم استفتاء شعبي حول مسالة عضوية البلاد في الإتحاد الأوروبي،

ليتم ذلك فعلا يوم 23 يونيو 2016، فكانت نتيجته التصويت لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد بنسبة 51.9% ، وعلى إثر ذلك تم الإعلان عن استقالة رئيس الوزراء من منصبه.. (« qu'est-ce que le brexit ? »)

تعتبر المادة 50<sup>2</sup> من اتفاقية لشبونة 2007، الإطار القانوني للإجراءات المتبعة لمسار إعادة التفاوض حول سحب عضوية دولة من الإتحاد، وتجدر الإشارة إلى أنه من بداية انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية أبدت معارضتها للسياسة الاقتصادية والتجارية الأوروبية المشتركة، وتحفظ عن بند توحيد عملتها النقدية خلال التوقيع على "معاهدة ماستريخت" 1992، ولعل أشهر حملة تلك التي قادتها رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر Margaret Thatcher" سنة 1988 « I want my money back » «تحتج فيها عن تكلفة مساهمة بريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي المرتفعة بالنظر لما تكسبه في مقابل ذلك (Damagé.M, 2016).

فما هي تداعيات نتيجة هذا الاستفتاء على كل من الإتحاد الأوروبي وبريطانيا؟

1. بالنسبة للإتحاد الأوروبي: يمكن تلخيص فرص وتهديدات إمكانية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في ثلاث نقاط أساسية:

أولاً - تعتبر مسألة خروج بريطانيا أول تجربة للإتحاد الأوروبي للتفاوض حول بقاء أو إنهاء عضوية أحد دوله، مما قد يؤثر سلبا على مسار التجربة الأوروبية للتكامل والاندماج التي وضعت أسسها منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث سيعرف تغييرات على عدة مستويات : نظام التصويت في مجلس الإتحاد الأوروبي، ميزانية الإتحاد منها نسبة مساهمة بريطانيا فيها والتي قدرت بـ 8.5 بليون أورو سنة 2015، وكذا انخفاض الناتج المحلي للإتحاد الأوروبي والذي تمثل فيه بريطانيا 14%، تغير موازين القوى بين دول الإتحاد ومكانته الدولية كقطب سياسي واقتصادي موحد تجاه القضايا الأمنية والاستراتيجية (Oliver.T, 2016, pp.5 - 6)، وبالتالي خروج محتمل لبريطانيا يؤثر على المكانة الدولية للإتحاد الأوروبي جغرافيا، ديمغرافيا واقتصاديا : تقلص المساحة الجغرافية للإتحاد من 4.5 مليون كم<sup>2</sup> إلى 4.2 مليون كم<sup>2</sup>، انخفاض عدد السكان من 450 مليون إلى حوالي 443 مليون، إذا كان الإتحاد الأوروبي بـ 28 دولة سنة 2016 يمثل 17,6% من الناتج المحلي العالمي ، فإنها ستخفف إلى 14.5% في حالة خروج بريطانيا منه (Verluisse.C et. Verluisse.P, 2016).

ثانياً- يمكن القول بأن بريطانيا بمثابة "مكبج" لمسار البناء الأوروبي وخاصة في بعده السياسي والأمني والتركيز أساسا على مزايا السوق الأوروبية المشتركة وكيفية تطوير مجالات منطقة التبادل الحر، حيث تتركز العلاقات الأوروبية البريطانية منذ 1973، على كلمتين "مفاوضات" و"مصالح": التفاوض لتكثيف اتفاقيات الإتحاد مع مطالب بريطانيا، التفاوض لتخفيض نسبة مساهمتها في ميزانية الإتحاد، التفاوض للحفاظ عن استكمال مسار الاندماج في مجالات العدالة، الشؤون الداخلية ومنطقة اليورو... (Chaud.R, 2016). وبالتالي هناك اختلاف جذري في الأهداف والطموحات مفاده ان الدول الأوروبية لها تصور استراتيجي تسعى إلى تطوير مسار الوحدة الأوروبية نحو بناء كيان أوروبي واحد يجمعها ويعبر عن سيادتها، في حين أن بريطانيا لها منظور تعاقدي براغماتي تعتبر الإتحاد منظمة لمجموعة دول وما انضمامها إليه إلا وسيلة لحماية وتعظيم مصالحها القومية , (A, Montgolfier 2016, P.6)، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون" في خطابه حول مستقبل أوروبا في 23 يناير 2013 بان الإتحاد الأوروبي بالنسبة لبريطانيا هو وسيلة وليس هدفا (Chaud.R, 2016).

ومنه وفقا لهذا الطرح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي من شأنه أن يكون فرصة استراتيجية نحو استكمال عملية البناء الأوروبي نحو ميادين أكثر سيادية أمنية وسياسية، والتخفيف من الضغوطات البريطانية التي تكتفي بتكريس أهداف السوق الأوروبية المشتركة لتعظيم مصالحها الاقتصادية بالأساس.

ثالثا - إذا كانت بريطانيا قوة عسكرية ونووية عالمية، فإن خروجها من الإتحاد الأوروبي يفقده أحد أهم أطواره في مجال الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لتبقى بذلك فرنسا القوة العسكرية الوحيدة فيه، إلا أن ذلك قد يفتح المجال أمام ألمانيا بالتعاون مع فرنسا لتطوير قدراتها العسكرية وبالتالي إمكانية استكمال مسار بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

إلا أنه يمكن اعتبار خروج محتمل لبريطانيا من الإتحاد الأوروبي خسارة مزدوجة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بفقدان دورها كحامية للمصالح الأمريكية في القارة الأوروبية حيث يطلق عليها «American Trojan Horse» نظرا لأنها الأداة الأمريكية لإضعاف مسار البناء الأوروبي وإبقاء الأمن الأوروبي تحت المظلة الأطلسية، وكذا تراجع مكانتها الدولية (Oliver.T, 2016. P.12) فهل يمكن للمملكة المتحدة أن تراهن عن مكانتها كلاعب استراتيجي في التنظيم السياسي والعسكري والاقتصادي لأوروبا ؟

2. بالنسبة لبريطانيا :

في البداية تجدر الإشارة إلى أن اقرار بريطانيا بإقامة استفتاء يحدد مصيرها كعضو في الإتحاد الأوروبي له أسباب اقتصادية بالأساس، حيث انها في 23 فيفري 2016، قدمت لائحة تطالب فيها مجلس الإتحاد بإدراج مجموعة إصلاحات تضمنت عدة مجالات : في مجال الحوكمة الاقتصادية la gouvernance économique اثرى بضرورة معالجة قضايا منطقة اليورو بموضوعية من دون تمييز بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها، كما تدعوا هذه الأخيرة إلى تكثيف الرقابة على قطاعها المالي لضمان الاستقرار المالي للإتحاد الأوروبي، وفي مجال المنافسة الاقتصادية تطالب بتخفيف الأعباء الإدارية وتشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا وضع سياسة تجارية ديناميكية، كما شملت هذه الإصلاحات جانب السيادة وقضايا الهجرة (Montgolfier.A, 2016, P.22).

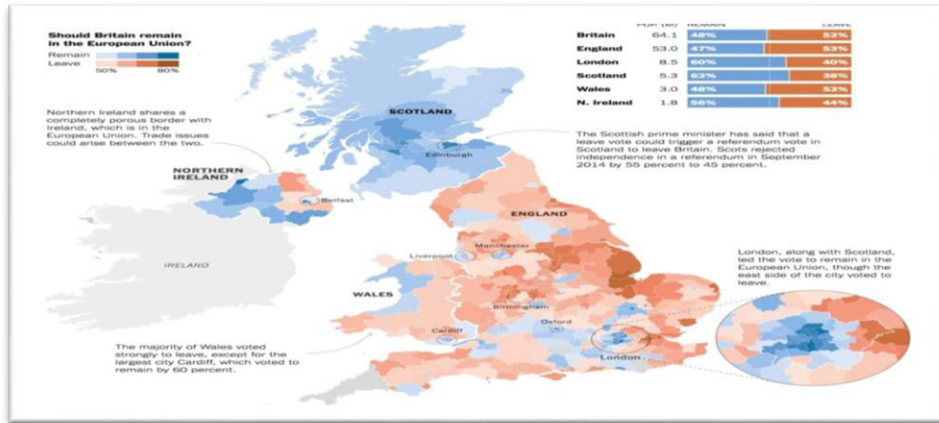
وفي هذا الإطار يمكن تحديد الآثار المترتبة عن إمكانية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على بريطانيا في ثلاث نقاط أساسية:

أولا - بريطانيا كقوة اقتصادية : خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يعتبر عامل مباشر يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة : فقدان مزايا منطقة التبادل الحر بانخفاض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أو الدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما يؤثر على تراجع الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي المباشر وما له من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية.

في نهاية سنة 2015، سجلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation de Coopération et Développement Économiques في تقرير لها عن تراجع القيمة النقدية للجنة الإستراتيجي بالمقارنة مع الدولار الأمريكي واليورو، بسبب توقعات تنذر عن إمكانية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وما ستؤول إليه نتائج

الاستفتاء المنتظر حدوثه، ومنه عدم استقرار قيمة العملة وضبابية الوضع المالي في بريطانيا وكذا مستقبل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي أدى إلى زعزعة ثقة المستثمر وبالتالي خروج رؤوس الأموال وارتفاع معدل التضخم، وفي هذا السياق أقر بنك إنجلترا في شهر ماي 2016، أن في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فإن كل التوقعات تشير إلى تراجع سعر الصرف للجنه الاسترليني مما يجعل لجنة السياسة النقدية أمام خيار التحكيم بين انتهاج سياسة نقدية انكماشية تحافظ بها على استقرار قيمة العملة (محاربة التضخم) أو سياسة نقدية توسعية لتشجيع الإنتاجية والعمالة (محاربة البطالة) أساسها التحكم في معدل الفائدة (Montgolfier, A,). (2016, P.25-27).

ثانيا- الوحدة الإقليمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية: إذا كان الاستفتاء البريطاني الذي تم إجراؤه بتاريخ 23 يونيو 2016، قد أسفرت نتيجته النهائية عن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بنسبة 51.89% مقابل 48.11%، فإنه لا بد من النظر في التباينات الداخلية بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وكيف كانت نتائج التصويت في كل منها، وهو ما يتضح في الشكل التالي: الشكل رقم 03: نتائج استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حسب الأقاليم المشكلة لها.



brexit » , 24/06/2016, en ligne sur :

[http://www.huffingtonpost.fr/2016/06/24/brexit-ecosse-irlande-royaume-uni-referendum\\_n\\_10648326.html](http://www.huffingtonpost.fr/2016/06/24/brexit-ecosse-irlande-royaume-uni-referendum_n_10648326.html), consulté le : 22/09/2016.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ تباين نتيجة التصويت بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، حيث أنه ثلاثة منها صوتت لصالح الحفاظ على بريطانيا جزء من الاتحاد الأوروبي: اسكتلندا بنسبة 62%، لندن بنسبة 60% و إيرلندا الشمالية بنسبة 56%، في حين وافقت كل من ويلز بنسبة 53%، وانجلترا بنسبة 53%، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن سبب هذا الاختلاف وما مدى تأثيره على وحدة بريطانيا في حالة خروجها نهائيا من الاتحاد الأوروبي.

بعد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء البريطاني للموافق للخروج عن الاتحاد الأوروبي، أعلنت رئيسة وزراء اسكتلندا " نيكولا ستورغون Nicola Sturgeon ". عن رغبة إقليمها في المحافظة على بقائه جزءا من



الاتحاد الأوروبي، وأن فكرة إجراء استفتاء شعبي ثاني (الأول سنة 2014 أسفرت نتيجته عن عدم الموافقة على استقلال اسكتلندا عن بريطانيا بنسبة 55 %) لتقرير استقلال اسكتلندا عن بريطانيا مطروحة للنقاش، في حالة الإقرار نهائيا بسحب عضوية بريطانيا من الإتحاد الأوروبي «l'Ecosse enfonce le cou après le « brexit »». (sur un « probable » référendum d'indépendance », 26/06/2016.)

لندن أهم مدن المملكة المتحدة ديمغرافيا، اقتصاديا وماليا، ترى بقاءها جزء من الإتحاد الأوروبي امتيازًا للمحافظة على المكانة الدولية لبريطانيا، ودورها في مناقشة القضايا الأمنية الأوروبية خاصة منها الهجرة، أما بالنسبة إلى أيرلندا الشمالية لها حدود جغرافية مع دولة أيرلندا والتي هي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، فهل يمكن أن يكون إقرار خروج بريطانيا بشكل رسمي عن الإتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى اتحادهما مع أيرلندا...

ثالثًا - مكانة بريطانيا الدولية : الغياب عن القضايا الأوروبية والدولية وفقدان دورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وحامية لمصالحها في المنطقة.

من ناحية أخرى يمكن القول بأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد تكون له جوانب إيجابية على بريطانيا نذكر منها:

- حركية سيرورة النشاط الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال حيث انه وفقا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لـOCDE لسنة 2013، تعتبر بريطانيا ثاني دولة أوروبية بعد هولندا من حيث مرونة قواعد تنظيم السوق ومناخ الأعمال.
- عدم المساهمة في ميزانية الإتحاد حيث أنه منذ 2010 إلى 2014، ارتفعت نسبة مساهمتها بمتوسط 15.2 مليار أورو في السنة.
- يعتبر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فرصة لمناقشة اتفاقيتها التجارية بشكل منفرد بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، دون الحاجة إلى البحث عن التنسيق مع مصالح الدول الأعضاء الأخرى في الإتحاد وخاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى (Montgolfier.A, 2016, P.P29-30).
- التحرر من الضغوطات الأوروبية التي تطالب بريطانيا باستكمال مسار الوحدة الأوروبية في أبعادها المختلفة: الانضمام إلى الإتحاد النقدي ومنطقة شنغلجيرية ونقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي...

#### المحور الثالث : خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية

في حالة الإقرار بشكل رسمي عن سحب عضوية بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، فما هي المسارات المستقبلية الممكنة للإتحاد الأوروبي هل التفكك والاندثار، أو الاستمرارية والارتقاء بالوحدة الأوروبية نحو أبعاد جديدة للتكامل والاندماج، وعلى هذا الأساس وباعتماد تقنية السيناريو تم تحديد الاتجاهات المستقبلية للإتحاد الأوروبي على المدى المتوسط:

1. اتحاد أوروبي بـ 27 دولة (السيناريو الخطي): تأثير خروج بريطانيا على مسار مشروع الوحدة الأوروبية احتمال مستبعد، فكما تم توضيحه من قبل بريطانيا لها بعد براغماتي من انضمامها للإتحاد الأوروبي ترى فيه وسيلة فقط لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، ويظهر ذلك بترسيخ عضويتها الاقتصادية في منطقة التبادل الحر في

الفضاء الأوروبي مع الامتناع عن الانضمام إلى منطقة اليورو ومنطقة شنغن، وكذا تدعيمها للحلف الأطلسي كحامي للأمن الأوروبي والرابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أما على المدى المتوسط، خروج بريطانيا يستلزم على الإتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات لتكييف الوضع الاقتصادي والمالي مع الوضع الجديد (إتحاد أوروبي بـ 27 دولة) : إيجاد صعوبة في تغطية المساهمة المالية لبريطانيا في ميزانية الإتحاد خاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى، بالإضافة إلى إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية (الإتحاد الأوروبي 27 دولة – بريطانيا) لتأطير تعاملها التجارية والاقتصادية.

2. الإتحاد الأوروبي نحو آفاق جديدة للتكامل (السيناريو الاصلاحى) : بريطانيا "مكبح" الإتحاد الأوروبي يمكن أن يكون خروجها نقطة إيجابية لمسار التكامل والاندماج الأوروبي نحو مجالات أكثر حساسية وسيادية: الدفاع والسياسة الخارجية، خاصة في حالة تطوير القدرات العسكرية الألمانية وتحالفها مع فرنسا في سبيل انجاح السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد يكون فرصة لتكريس عضوية دول أخرى نذكر مثلا سويسرا والترويج التي ترتبط بالإتحاد الأوروبي من خلال عضويتها في المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA : European Free Trade Area، وقد يفتح آفاقا جديدة في علاقاته مع الدول التي تبدي استعدادا لأن تكون جزءا من الإتحاد مثلا تركيا(Oliver.T, 2016, P.P. 15-16).

3. تفكك الإتحاد الأوروبي بفعل أثر الدومينو (السيناريو الراديكالي): إن تزامن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مع تداعيات الأزمة المالية 2008، التي عصفت باقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي وخاصة منها دول منطقة اليورو، وكذا القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الأوروبية خاصة منها الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين... يثير تساؤلات حول تماسك الإتحاد الأوروبي وكيفية التحكم في علاقاته كقطب واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إسرائيل... وأهم تحدي هو المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الأوروبية، حيث أن سحب عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الأعضاء الأخرى بإعادة النظر في عضويتها في الإتحاد الأوروبي خاصة في ظل ما يعرفه من تقلبات مالية واقتصادية، وانتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

#### الخاتمة :

من خلال ما سبق نستنتج :

← بريطانيا والإتحاد الأوروبي : تاريخ حافل بالتفاعلات والاضطرابات ، خلال 43 سنة من العضوية سعت فيها بريطانيا إلى البحث عن كيفية تعظيم مكاسبها من هذا الكيان وحماية مصالحها القومية بالأساس، يظهر ذلك بتركيز علاقاتها به في البعد التجاري الاقتصادي فقط، إلا أن مشروع الوحدة الأوروبية يقتضى انتشار مجالات التكامل وتبني تصور استراتيجي واحد ومصالحة مشتركة.

← إذا كان خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فرصة إستراتيجية لاستكمال مسار الوحدة الأوروبية نحو ميادين سيادية وبناء علاقات مع فواعل حيوية : روسيا، تركيا... لها مصالح مشتركة في المنطقة، فهو أيضا قد يكون بداية لتفكك مشروع التكامل والاندماج في أوروبا الذي وضعت أسسه منذ خمسينيات القرن الماضي.

← بالنظر إلى فرص وتهديدات إمكانية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على كل منهما، فإنه قرار له تكلفة كبيرة ، عملا بالمقاربة البراغماتية الواقعية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي غير عقلاني بالنسبة للإتحاد بخسارة أحد أهم أطواره (بريطانيا أكبر متعامل تجاري، ومساهم في ميزانية الإتحاد، قوة نووية واقتصادية...)، وكذا بالنسبة لبريطانيا حيث ستخسر دورها كفاعل في قضايا القارة الأوروبية.

الهوامش:

<sup>1</sup> تتضمن دول الإتحاد الأوروبي التي وحدت عملتها النقدية "اليورو" منذ سنة 1999، تنتهج سياسة نقدية موحدة يضع معالمها البنك المركزي الأوروبي بهدف تسهيل التعاملات التجارية فيما بينها تضم حاليا 19 دولة وهي : النمسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ فنلندا، إيرلندا، فرنسا، ألمانيا، البرتغال، إسبانيا، اليونان، إيطاليا، لاتفيا، إستونيا، سلوفاكيا، مالطا، قبرص، سلوفينيا، لتوانيا.

<sup>2</sup> حددت هذه المادة الجانب القانوني والإجرائي في حالة رغبة دولة إنهاء عضويتها في الإتحاد كما اعتبرته حق للدول الأعضاء بالتفاوض على " اتفاق الانسحاب" الذي يقره المجلس الاوروبي بعد موافقة البرلمان الأوروبي وإخطار الدولة عن رغبتها في الانسحاب في الإطار الذي يسمح به دستورها.

قائمة المراجع:

1. التقارير والمقالات:

- MayaKANDEL.(2013).leading from behind le nouvel intervention américain ? Barak obamaet la crise libyenne “.études de l’IRSEM , n° 7.
- TimOliver, (2016).“A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU” .LSE ideas strategic update.
- De montgolfierAlbéric. (2016). “ les conséquences économiques et budgétaires d’une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l’Union Européenne ‘ Brexit” .SENAT, session ordinaire.
- “Report of the implementation of the European Security strategy: providing security in a changing world”, (2008), en ligne sur: <http://www.eeas.europa.eu/csdp/about-csdp/european-security-strategy>.

2. الروابط الإلكترونية:

- « après le « brexit » l’Ecosse enfonce le cou sur un « probable » référendum d’indépendance », 26/06/2016, en ligne sur : [http://www.lemonde.fr/referendum-sur-le-brexit/article/2016/06/26/ecosse-un-nouveau-referendum-sur-l-independance-est-hautement-probable\\_4958365\\_4872498.html](http://www.lemonde.fr/referendum-sur-le-brexit/article/2016/06/26/ecosse-un-nouveau-referendum-sur-l-independance-est-hautement-probable_4958365_4872498.html) .
- Rober chaouad, « le Royaume-Uni et l’Europe in and out », en ligne sur : <https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2013-3-page-151.htm>
- MathildeDangé , « avant le “brexit ”, trente ans d’histoire tumultueuse entre le Royaume-Uni et l’UE », 24-06-2016, en ligne sur : [http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2016/06/24/avant-le-brexit-30-ans-d-histoire-tumultueuse-entre-le-royaume-uni-et-l-ue\\_4957208\\_4355770.html](http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2016/06/24/avant-le-brexit-30-ans-d-histoire-tumultueuse-entre-le-royaume-uni-et-l-ue_4957208_4355770.html)
- « Fiche Pays – Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d’Irlande du Nord», en ligne sur: <http://www.geolinks.fr/geopolitique/europe-de-louest/fiche-risque-pays-royaume-uni/> .

- OTAN, « Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l'OTAN à Lisbonne : engagement actif, défense moderne », 2010, en ligne sur : [www.iemed.org/observatori-fr/areesdanalisi/arxiu.../Aliboni\\_fr.pdf](http://www.iemed.org/observatori-fr/areesdanalisi/arxiu.../Aliboni_fr.pdf).
- « OTAN-UE : un partenariat stratégique », en ligne sur : [http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics\\_49217.htm](http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_49217.htm).
- « Présentation du Royaume uni », en ligne sur : <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/royaume-uni/presentation-du-royaume-uni/>.
- « Les grandes étapes de l'Europe de la défense », en ligne sur : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-defense/grandesetapes.shtm>.
- « qu'est-ce que le brexit ? », en ligne sur : <http://www.europarl.europa.eu>.
- Cyril Verluise et Pierre Verluise.(2016). « l'Union Européenne sans le Royaume Unis ça change quoi ? », la revue géopolitique , en ligne sur : <http://www.diploweb.com/L-UE-sans-le-Royaume-Uni-ca-change.html> .
- Pierre Verluise, « l'UE, modèle multipolaire », la revue géopolitique, 28/11/2012, en ligne sur: <http://www.diploweb.com/L-UE-modele-multipolaire.html> .